الأمم المتحدة

A/74/474

الجمعية العامة

Distr.: General
3 October 2019
Arabic
Original: Spanish

الدورة الرابعة والسبعون

البند ٨ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

رسالة مؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لشيلي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طيه نص البيان الخطي المقدم من وفد شيلي، في إطار ممارسة حق الرد على البيان الذي أدلى به رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات، السيد إيفو موراليس، في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، في بداية الدورة العادية الرابعة والسبعين للجمعية العامة (انظر المرفق). وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٨ من جدول الأعمال.

(*توقيع*) ميلينكو **سكوكنيك تابيا**

السفير

الممثل الدائم لشيلي لدى الأمم المتحدة

081019 071019 19-17025 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لشيلي لدى الأمم المتحدة

رد شيلي على البيان الذي أدلى به رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات، إيفو مورواليس، في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، في الدورة العادية الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة

لقد أشار رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات في البيان الذي أدلى به في الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى العلاقات الثنائية القائمة مع شيلي.

وفي إطار ممارسة حق الرد على ذلك البيان، يود وفد بلدي أن يشير إلى بعض التعليقات والادعاءات القانونية التي لا أساس لها من الصحة، والتي تستحق الدحض على النحو الواجب.

فجمهورية شيلي تود أن تعرب عن بالغ أسفها لإقدام رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات، إيفو مورواليس، مرة أخرى على استخدام محفل متعدد الأطراف للإشارة إلى مسائل تندرج حصرا ضمن العلاقة الثنائية بين شيلي وبوليفيا ولا تمت بصلة للجمعية العامة للأمم المتحدة. وهذه ليست المرة الأولى التي يخلط فيها الرئيس مورواليس بين المنتديات المتعددة الأطراف ويسيئ استخدامها لإثارة شكاوى تنطوي على خطأ مزدوج، يتعلق بمضمون تلك الشكاوى وبالمنتدى الذي تُطرح فيه. فبوليفيا لا تفهم بعد أن الأمم المتحدة هي المنتدى المثالي المتعدد الأطراف، فهي المكان الذي تلتقي فيه البلدان لمناقشة القضايا موضع الاهتمام العالمي الحقيقي وحلها، وليس لتناول شكاوى تتعلق بمصالح ثنائية ولا تدعمها أي براهين.

ومن المؤسف في ذلك الصدد أن تشير بوليفيا إلى أساس مزعوم لكي تطالب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن يكون لها سيادة على منفذ يؤدي إلى المحيط، وهي مسألة صدر فيها، في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، حكم واضح وكامل عن محكمة العدل الدولية، وهي أعلى هيئة قضائية تفصل في الخلافات بين الدول. وفي الواقع، فإن محكمة العدل الدولية قد قضت في حكمها بأن شيلي ليس عليها التزام بالتفاوض على أن يكون لبوليفيا سيادة على منفذ يؤدي إلى المحيط، وبأن المطالبة بذلك لا تقوم على أي أساس قانوني.

وتود جمهورية شيلي أن تؤكد بشكل قاطع أن حكم محكمة العدل الدولية السالف الذكر الصادر فيما يتعلق بقضية ''الالتزام بالتفاوض'' يسوي المسألة بشكل كامل ونهائي. وفي ذلك الصدد، على جمهورية شيلي أن تذكر بأن قرارات محكمة العدل الدولية، وفقًا للمادة ٦٠ من نظامها الأساسي، هي قرارات نهائية وغير قابلة للاستئناف، وبالتالي، فهي لا يمكن أن تشير إلى أي مسائل أو التزامات معلقة.

وبعد انقضاء عام على صدور حكم محكمة العدل الدولية السالف الذكر، تدعو حكومة شيلي نظيرتها في بوليفيا إلى ألا تتمادى في محاولاتها الرامية إلى تشويه ذلك الحكم الواضح، وأن تركز على إرساء علاقة بنّاءة للمستقبل تراعي مصالح شعبينا الحقيقية المشتركة.

وما فتئت شيلي دائما تعرب عن اهتمامها بالحفاظ على علاقات ثنائية مثلى مع بوليفيا، تقوم على أساس الاحترام التام للقانون الدولي، وتراعى فيها المعاهدات القائمة. وتتجلى هذه الإرادة فيما يعرب

عنه بلدنا مرارا وتكرارا من اهتمام بتعزيز التكامل من خلال إجراءات ملموسة، وبوضع جدول أعمال يتمحور حول مشاريع ملموسة ذات منفعة متبادلة.

وبموجب معاهدة السلام والصداقة لعام ١٩٠٤، السارية بين شيلي وبوليفيا، يطبق نظام يتيح حرية المرور العابر من الموانئ الشيلية المعتمدة وإليها، وتستفيد منه بوليفيا بشكل كبير. وهذا النظام يطبق بصورة دائمة وقد تواصل استكماله بما يعود بمزيد من النفع على البلد المجاور لنا. وفي الواقع، فإن شيلي تقوم، بموجب هذا الاتفاق والاتفاقات اللاحقة له، بمنح تسهيلات لبوليفيا من حيث حرية المرور العابر تفوق تلك الممنوحة بموجب الصكوك الدولية المعمول بها في هذا المجال، كما تمنحها مزايا أخرى لا تتوافر للمواطنين الشيليين أنفسهم.